الفصل الأول

خلفية تاريخية

المتأمل في تاريخ شبه الجزيرة العربية الحديث يتبين له أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية كان لها تأثير كبير على تطور الأحداث التاريخية في هذه المنطقة .

العامل الأول :

الموقع : فقد كان لموقعها كحلقة اتصال بين الشرق والغرب أثر عظيم في تطور أحداثها التاريخية عبر العصور . فمنذ أقدم العصور التاريخية كانت شبه الجزيرة العربية حلقة وصل هامة ، بل هي واسطة العقد في الاتصال بين الأمم الشرقية والغربية . فكانت شبكة الطرق البرية التي تجوبها قوافل التجارة ، بمثابة شرايين تغذي مختلف أقاليمها ، حيث كانت تنقل عبرها احتياجات الغرب من منتجات الشرق من بهارات وتوابل بالإضافة إلى ما تنتجه من مواد عطرية من بخور وعطور ولبان وحيوانية من خيل وجمال ومنتجاتها ومنتجات الغرب من قصدير ونحاس وزيوت . . الخ .

فكانت آثار ذلك ليست فقط مادية اقتصادية ترفع من مستوى معيشة سكانها وإنما كانت اجتماعية وثقافية وفكرية بحكم الاتصال المستمر بالشعوب والأمم الأخرى ذات الحضارات المختلفة .

ونظراً لهذا الموقع وتلك الأهمية تعرضت في بعض فترات تاريخها القديم لمحاولات بعض القوى الكبرى السيطرة عليها عن طريق التحكم في بعض المناطق الاستراتيجية المحيطة بها* .

* مثل محاولة الإمبراطور أغسطس قيصر AUGUSTUS CAESAR سنة ٢٥ ق . م الاستيلاء على اليمن بتجهيز حملة عبرت الصحراء بقيادة إيليوس غالوس AELIEES GALLES وهلكت قبل أن تصل إلى هدفها ، واستيلاء الرومان سنة ١٠٦م على البترا وتدميرها سنة ٢٧٢م وكانت محطة كبرى وملتقى رئيسياً للطرق التجارية القادمة من جنوب ووسط وشرق شبه الجزيرة العربية .

ولم تكن حركة التجارة عبر الطرق البرية على وتيرة واحدة ، فتارة تزداد وتزدهر وأخرى تتضاءل هذه الحركة حتى تكاد تتلاشى لأسباب هي في الأغلب خارجية .

وبعد معرفة الرومان في القرن الأول الميلادي ، للرياح الموسمية على يد هيبالوس HIPPALUS وأوقات جريانها أثر ذلك سلباً على حركة القوافل عبر الطرق البرية ، وأصبح طريق البحر الأحمر هو الأهم فتأثرت الحياة الاقتصادية تبعاً لذلك وما ترتب على هذا من نتائج من فقر وعوز ، وانتشرت بسببه البداوة والحروب القبلية ، إلا أن التنافس بين الدولتين الساسانية والبيزنطية في القرون الثلاثة السابقة لظهور الإسلام ، انعكس إيجابيا في بعض جوانبه ، فعادت الجزيرة العربية تلعب دوراً له بعض الأهمية في النقل التجاري مما انعكس إيجابيا بدوره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بل والفكرية .

وبعد مجيء الإسلام تغير الوضع ، من هذا الجانب ، إلى حد كبير ، فقد أوغلت أوربا في عصورها المظلمة (الوسطى) ولم تعد ذلك المستهلك الرئيسي لمنتجات الشرق ، وإنما حل محله دولة الإسلام ، وخاصة في عصرها العباسي ، فأصبح الخليج هو واسطة العقد في التجارة الدولية وتلاشى دور البحر الأحمر إلى حد كبير . وأصبح النقل عبر الطرق البرية داخل شبه الجزيرة ، إقليمياً إلى حد كبير ولم يعد دولياً .

ومنذ منتصف القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي ، بدأ الخليج يفقد دوره تدريجياً نتيجة للاضطرابات التي أحدثتها الثورات المتتالية مثل ثورة الزنج (٢٥٥-٢٧٠هـ/ ٨٦٨-٨٨٣م) وحركة القرامطة التي بدأت

(٢٨٨ / ٩٠٠م) فازدهر طريق البحر الأحمر ، فكان ذلك من العوامل التي أسهمت في ازدهار الأوضاع الاقتصادية في مصر والشام ، وقيام دول شبه مستقلة مثل الطولونيين والإخشيديين ثم الفاطميين والأيوبيين ، وفي خلال تلك الفترة شهدت الجزيرة العربية نتيجة لزيادة حركة النقل عبر الطرق البرية بالإضافة إلى طريق البحر الأحمر ازدهاراً نسبياً مضطرداً .

وترتب على الاجتياح المغولي للشرق الإسلامي في القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) أن ازدادت أهمية طريق البحر الأحمر فانعكس ذلك على موانئه مثل ينبع وجدة وعدن كما عاد إلى طرق القوافل شيء من أهميتها القديمة فأثر ذلك في الحياة الاقتصادية في شبه الجزيرة العربية بشكل ما .

وأثناء الفتوحات العثمانية ، وبعد استيلائهم على القسطنطينية ٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م وارتباك الطرق الشمالية ازداد جريان النقل للتجارة الدولية عبر الجزيرة العربية خاصة البحر الأحمر ، وعبر طرق القوافل ، ويمثل ازدهار النقل وكثافته الأرباح العظمية* التي تدرها هذه التجارة في تلك الفترة بروز تجار الكارم[1] الذين بلغت ثروات بعضهم مبالغ عظيمة وساعد على نمو التجارة هذه ، خروج أوربا من عصورها الوسطى ، وبدء نهضتها الحديثة ، فازداد الطلب على منتجات الشرق عبر هذه المنطقة من العالم ، وأثر ذلك ليس في سواحل الجزيرة العربية فقط وإنما في داخلها أيضاً** .

---

* بلغت ثروة بعضهم ما يزيد على مليون دينار وأضعاف ذلك وقد تعذر إحصاء ثروة بعضهم واصبحوا يتحكمون في أهم تجارة عالمية في ذلك الوقت وهي تجارة التوابل ، انظر القوصي ، عطية ، أضواء جديدة على تجارة الكارم ، في المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٢ سنة ١٩٧٥ ص ٢٣ .

** من غير المستبعد ، في ظني ، أن يكون نشوء بعض البلدات في أواسط نجد في تلك الفترة مثل =

إلا أن نهاية القرن الخامس عشر الميلادي (بداية العاشر الهجري) ، وبعد التفاف البرتغاليين حول رأس الرجاء الصالح ، ونجاحهم في تحويل طرق التجارة من مساراتها التقليدية عبر الجزيرة العربية وبحرها الأحمر وخليجها إلى الطريق الجديد انعكس ذلك سريعاً على الأوضاع في شبه الجزيرة العربية وعموم المنطقة بصفة عامة وفقدت الجزيرة العربية دورها كحلقة وصل رئيسية للتجارة العالمية ، فلم تلبث دولة المماليك في مصر والشام والحجاز ، والتي كانت تعتمد أساسًا في مواردها على هذه التجارة العابرة ، أن سقطت نتيجة انهيارها اقتصادياً بضربة قاضية على يد العثمانيين سنة (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) وحل العثمانيون محل المماليك وبسطوا سلطانهم على عموم شبه الجزيرة العربية ، فاحتلوا اليمن سنة ٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م كما احتلوا العراق سنة ٩٤١هـ/ ١٥٣٤م ، وكان الحجاز قد دان أشرافه للسلطان العثماني سنة ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م إثر وصول السلطان سليم لمصر في ذلك العام نفسه .

العامل الثاني :

الاحتلال العثماني : اتسمت فترة بسط سيادة العثمانيين على شبه الجزيرة العربية والمناطق المحيطة بها (العراق والشام ومصر) بالجمود

= المجمعة سنة ٨٢٠ والعيينة والدرعية سنة ٨٥٠ متأثراً بازدهار حركة التجارة النسبي في تلك الفترة. انظر عن نشأة هذه البلدات ، ابن عيسى ، إبراهيم بن صالح ، تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ، منشورات دار اليمامة (١٣٨٦هـ) ص ص٣٢، ٣٥، ٤٦ على التوالي . ومما يدل على ضخامة البضائع التي تنقل عبر الطرق البرية في أخريات تلك الفترة ، قبيل إحكام الحصار البرتغالي وبسط الهيمنة العثمانية ما ذكره فارتيما عند سفره من دمشق إلى المدينة المنورة سنة ١٥٠٣م حيث يذكر أن قافلة ((تضم ٣٥٠٠٠ جمل وحوالي ٤٠٠٠٠ شخص ، وكان الجمل الواحد يحمل أحمالاً توازي ما يحمله بغلان)) رحلات فارتيما ، ص ص٣٦، ٣٧ .

والتدهور الاقتصادي نتيجة لفقد المنطقة مصدرها الرئيسي للدخل المتمثل في التجارة العابرة أولاً ، وثانياً لأنماط الحكم والإدارة العثمانية ، وثالثاً لأن المنطقة لم تعد مركز الدولة المسيطرة ، بل أصبحت ذات أهمية ثانوية باستثناء الحجاز نظراً لوجود الحرمين الشريفين . وظلت المنطقة طوال القرون الثلاثة الأولى من الحكم العثماني في شبه توقف كامل عن التطور والتفاعل مع ما يجري خارجها ، بل هو الجمود بعينه ، مما يعني التأخر والانحطاط في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية . فتُركت الجزيرة العربية وسكانها يأكل بعضها بعضاً بالحروب والنزاعات القبلية والإقليمية والتناحر على مصادر الرزق المحدودة ، باستثناء الحرمين الشريفين ، حيث أولتهما الدولة العثمانية عناية خاصة فخصصت معظم موارد مصر ، على وجه الخصوص ، للصرف على احتياجات الحرمين الشريفين ، وبلغ متوسط ما يصرف على الحجاز في تلك الفترة من دخل مصر ٤٥ مليون باره في السنة ، وكانت معظم هذه المخصصات تذهب إلى طبقة معينة* وخدمة الحجاج وشؤون الحج . فكان الحجاز أو بالأحرى مكة المكرمة والمدينة المنورة أفضل البقاع العربية تحت الحكم العثماني من هذه الناحية . ولم تكن بقية أقاليم المنطقة المحيطة بشبه الجزيرة العربية (العراق والشام ومصر) بأحسن حالاً ، مع الاحتفاظ بالعامل النسبي ، من شبه الجزيرة العربية .

فقد استنزفت موارد مصر من ناحية وأهملت العناية بمقومات حياتها

---

* كمثال على ذلك : وصل مجموع ما صرف ((كتعيينات)) للإشراف سنة ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م مليوني باره انظر عن ذلك : الماوى ، فؤاد محمد، العلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر والحجاز من الفتح العثماني حتى الاحتلال الفرنسي ١٥١٧-١٧٩٨ . مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (٢) الكويت (١٩٨٠) ص ص٧١ و ٧٢ و ١٠٠ .

الاقتصادية من إصلاح زراعي واهتمام بالري وتصريف مياه النيل . . الخ . وتدهورت صناعتها نظراً لضعف الاستهلاك من ناحية ودخول المنتجات الأوربية الرخيصة والجيدة من ناحية أخرى ، وتضاءلت تجارتها الخارجية إلى حد كبير ، وما قيل عن مصر يقال عن سوريا أيضاً .

أما العراق ، فقد يكون أسوأ المناطق تأثراً إبان الحكم العثماني ، فمنذ القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي ، وهو يتعرض للنكبات المتتالية والتي بلغت ذروتها بالاكتساح المغولي على يد هولاكو وتدمير بغداد سنة ٦٥٨هـ/ ١٢٥٨م . ثم الحملة الثانية على يد تيمور لنك سنة ٧٩٦هـ/ ١٣٩٣م .

وعند مجيء العثمانيين في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي ، وافق ذلك قيام الدولة الصفوية في إيران على يد مؤسسها إسماعيل الصفوي (١٤٩٢-١٥٢٤م/ ٨٩٨-٩٣٠هـ) والتي اتخذت من المذهب الشيعي مذهباً رسمياً للدولة ، فنشبت الحروب بين الدولتين قرابة قرن ونصف فكانت سبباً في تدهور أوضاع العراق إلى الأسوأ ، حيث تعطلت أسباب الحياة وتدهورت الزراعة وأهملت صيانة مجاري الأنهار وتصريفها ، فانتشر الفقر والجهل وتفشت البداوة وانعدمت أو كادت أسباب الحياة المستقرة المنتجة للتقدم والحضارة ، فكما وصف الأوضاع في تلك الفترة عالم الاجتماع العراقي الدكتور على الوردي بقوله : ((يبدو لي أن المد البدوي الأخير الذي شمل العراق في العهد العثماني كان أشد وطأة من جميع العهود السابقة ، إذ لم يشهد المجتمع العراقي عبر تاريخه الطويل حقبة سيطرت فيها القيم البدوية كتلك الحقبة ، ولعلني أستطيع أن أعلل

ذلك بالأسباب التالية :

أن الفتح العثماني جاء عقب فترة من الفتوح المغولية والتترية ، وهي فترة لم تتوفر فيها حكومة حضرية تعنى بترويج التجارة وتشجيع الإنتاج والعناية بنظام الري ، ويعتبر المؤرخون تلك الفترة أشد فترات التاريخ العراقي ظلاماً وأوطأها حضاره . . .))[٢]

العامل الثالث :

الهيمنة البريطانية :-

تمكن العثمانيون في بداية حكمهم للبلاد العربية من حماية الديار المقدسة من الغزو البرتغالي، كما تمكنوا من تطهير البحر الأحمر من هؤلاء الغزاة بعد احتلالهم لليمن سنة ١٥٣٨/ ٩٤٥هـ وأصبح البحر الأحمر بحيرة عثمانية مغلقة بينما فشلوا في إخراج البرتغاليين من الخليج .

وفي القرن التالي ، الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي ، نزلت إلى ميدان المنافسة التجارية في الخليج قوى أوربية جديدة متمثلة في مؤسسات أطلقت كل واحدة على نفسها اسم " شركة الهند* " حيث تمكنت إحداها " شركة الهند الشرقية البريطانية " بالتعاون مع الشاه الفارسي عباس الكبير (١٥٨٧م-١٦٢٩م/ ٩٩٦-١٠٣٨هـ) من طرد البرتغاليين من جزيرة هرمز ١٠٣٢هـ/ ١٦٢٢م قاعدة نفوذهم طوال ما ينيف على قرن كامل ، ومن ثم ، دخلت هذه الشركة في تنافس حاد أحيانا وتعاون مشوب بالحذر أحيانا أخرى ، مع الشركات المماثلة ، وخاصة شركة الهند الهولندية ، إلا أن شركة الهند الشرقية البريطانية فازت في الأخير حيث بدأ نفوذها يقوى ويتمركز شيئاً فشيئاً حتى استطاع أن يقضي تدريجيا على بقايا النفوذ الهولندي وذلك بعد أن تمكنت سنة ١٧٣٦م (١١٧٧هـ) أن تنشئ لها في ميناء بوشهر مركزاً رسمياً لأول مقيم بريطاني ، وقد أصبح هذا المقيم يحمل لقب ((المقيم السياسي البريطاني ، سنة ١٨٦٢م

* شركة الهند الشرقية البريطانية تأسست سنة ١٦٠٠م.
شركة الهند الشرقية الهولندية تأسست سنة ١٦٠٢م.
شركة الهند الشرقية الفرنسية تأسست سنة ١٦٦٤م.

(١٢٧٩هـ) وقد استمرت بريطانيا في سياستها الرامية إلى تقليص نفوذ الدول الأجنبية الأخرى في المنطقة وذلك بغرض تثبيت نفوذها السياسي فيها ، وقد تم لها ما أرادت حين قضت في نهاية القرن الثامن عشر على النفوذ الفرنسي في المنطقة ، وباشرت في مطلع القرن التاسع عشر في تقليص نفوذ الدولة العثمانية في الخليج وحصره ضمن أقاليم محدده على الساحل الشرقي للجزيرة العربية ، ويعتبر مطلع القرن التاسع عشر بداية تثبيت نفوذ بريطانيا السياسي في الخليج))[٣] .

منذ منتصف القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي ، بدأت المنطقة تشهد تطورات جديدة حيث بدأ البحر الأحمر والخليج يستعيدان أهميتهما كطريقين للتجارة العالمية ، نتيجة لعدة عوامل : منها تطور وسائل النقل إلى سفن كبيرة الحجم واستخدام البخار في تسيير السفن ، وازدياد إنتاج أوربا نتيجة للتطورات الاقتصادية والصناعية فيها وأهمية الوصول إلى الشرق خاصة الهند كأسواق لتصريف المنتجات المصنعة وللحصول على المواد الأولية . وحيث أن بريطانيا قد أصبحت في تلك الفترة أكثر الدول الأوربية تقدماً في الصناعة وبالتالي أكثرها احتياجاً للمواد الأولية ، وإيجاد أسواق لتصريف منتجاتها وحيث أنها قد تمكنت من خلال شركة الهند الشرقية البريطانية من توطيد نفوذها التجاري في الهند ، خاصة بعد أن استقلت الولايات المتحدة سنة ١٧٧٦م أصبحت الهند أهم مناطق النفوذ البريطاني على الإطلاق وبذلك حظيت باسم " درة التاج البريطاني " بل وربما بدونها لا تصبح بريطانيا عظمى بالمعنى الاقتصادي وبالتالي السياسي والعسكري .

((وعند استيلاء الفرنسيين على مصر سنة ١٧٩٨م (١٢١٣هـ) ومحاولة نابليون الاتصال بسلطان مسقط والتعاون مع الشاه الفارسي والتحالف مع

القيصر الروسي لتطويق الهند البريطانية))[٤] أدركت بريطانيا أهمية منطقة شبه الجزيرة العربية ، ليس فقط للدفاع عن الهند وإنما للحفاظ على الطريق المؤدي إليها ، بل أهم الطرق المؤدية إليها ، وهما طريقي البحر الأحمر والخليج بالإضافة إلى أن منطقة الخليج بذاتها ذات أهمية تجارية متنامية لما تحتويه من ثروات طبيعية وأسواق استهلاكية رائجة خاصة إيران وما بين النهرين (العراق) لهذا سارعت بريطانيا لتطويق هذا الخطر في ثلاثة اتجاهات ((في مصر نفسها بالتعاون مع العثمانيين والمماليك حتى تم إخراج الفرنسيين من مصر . . . وفي الخليج حيث سارعت إلى عقد اتفاقيتي سنة ١٧٩٨ وسنة ١٨٠٠ مع سلطان بن أحمد ، سلطان عمان[٥] ، للحيلولة دون أي تهديد فرنسي لمدخل الخليج . وفي مدخل البحر الأحمر سارعت إلى احتلال جزيرة بريم في ٣ مايو سنة ١٧٩٩)) [٦] .

وبعد انحسار الخطر الفرنسي بخروجهم من مصر سنة ١٨٠١ ، وسقوط فرنسا النابليونية سنة ١٨١٥ بعد معركة ووترلو WATERLOO وسعي بريطانيا إلي ترتيب علاقات معينة مع والي مصر محمد على باشا ، بعد أن أصبح الحاكم القوى في مصر ، ضمنت هذه الترتيبات لبريطانيا المحافظة على مصالحها التجارية في مصر ومن خلالها كطريق للهند .

وفي خلال هذه الفترة كان وسط الجزيرة العربية (نجد) يشهد ولادة كيان جديد ضارب بجذوره في أعماق تاريخ هذه المنطقة ، وهو كيان الدولة السعودية الأولى التي ظلت قرابة نصف قرن تناضل في دائرة داخلية لا تحس بما يدور حولها ، وربما لا يحس بها أحد خارجها ، حتى تمكنت من وضع أساسها القوي ، ثم انطلقت تتسع في شتى الاتجاهات ، فإذا هي تطل على الخليج من باب واسع ، ثم تضم معظم الساحل الغربي لشبه الجزيرة العربية بما فيه الحرمين الشريفين ، وتوغل قواتها شمالاً حتى تصل طلائعها إلى قرب

أسوار العاصمة السورية دمشق، وتكاد تصل إلى شواطئ نهر الفرات، وفي الجنوب تلامس شواطئ بحر العرب . واستفزت بهذا قوى إقليمية ودولية من جميع النواحي الدينية والاقتصادية والسياسية، وكانت بريطانيا هي أكثر هذه القوى تضرراً بهذه التطورات وما ينتج عنها من تهديد محقق لطريقي الهند، وأفرزت هذه التطورات تحالفاً غير مكتوب بين المخاوف البريطانية، والرغبة العثمانية، وطموحات محمد على باشا، نتج عنه وأد هذه الدولة في مهدها سنة ١٨١٨/ ١٢٣٣م على يد هذا الأخير .

ولم تكن طموحات محمد على بأحسن حظاً من الدولة التي أطاح بها ، فقد وقع في نفس المحظور بسيطرته على طريقي الهند باستيلائه على سوريا بالإضافة إلى مصر (أي طريقي البحر الأحمر والخليج) وان كان في الواقع قد قام بمعظم حركاته العسكرية بتنسيق وتفاهم تام مع صاحبة المصلحة الكبرى - بريطانيا العظمى - فإن ذلك لا يعني شيئاً إذا تعارض مع المصالح الحيوية لتلك الدولة ، فتم تحجيم محمد على وإجباره - في أوج قوته العسكرية - على التخلي عن جميع فتوحاته خارج مصر والاكتفاء بحكم مصر وحدها باعتباره والياً عثمانياً لا غير وذلك وفق اتفاقية لندن سنة ١٨٤٠ (١٢٥٦هـ) .

وبعد اتفاقية لندن هذه التي قضت بخروج محمد على من جميع المناطق التي احتلها خارج مصر، وكانت بريطانيا قد قامت باحتلال عسكري لعدن سنة ١٨٣٩ بعد أن تم ترتيب الأوضاع في الخليج إثر إسقاط الدولة السعودية الأولى سنة ١٢٣٣/ ١٨١٨م بضرب اتحاد القواسم وإبرام معاهدة السلام الشامل (THE GENERAL TREATY OF PEACE) سنة ١٨٢٠م/ ١٢٣٦هـ مع معظم شيوخ الخليج ، وأن المصالح البريطانية التجارية والملاحية قد تجذرت في بلاد ما بين النهرين (العراق) بصفة خاصة ،

وفي عموم الجانب الشرقي الآسيوي والأفريقي من الدولة العثمانية قد توطدت بحكم الواقع وطول الممارسة وبحكم ((المعاهدة التجارية والتحالف السري بين بريطانيا والدولة العثمانية في ٥ يناير سنة ١٨٠٩م وتعزيزها باتفاقية ((بلطة ليمان بين بريطانيا والدولة العثمانية في ١٦ أغسطس سنة ١٨٣٩م))[٨] كما أصبح النفوذ البريطاني في البلاط العثماني يأتي في الدرجة الأولى من حيث تأثيره على سياسة الدولة العثمانية حتى أن ((أهل إسطنبول يلقبون كاننيج (سفير بريطانيا لدى الباب العالي ١٨٤٢م-١٨٤٨م) بيوك إيلجي - أي السفير الكبير - باعتباره أكبر السفراء في إسطنبول وأوسعهم نفوذاً وكان معظم النصارى يسمونه "سلطان السلاطين" لما عرفوه عنه من السيطرة على السلطان عبدالمجيد ، وكان كاننيج لا يتردد من التدخل في شؤون الدولة من أجل الهدف الذي سعى إليه .))[٩]

وهكذا ظلت منطقة شبه الجزيرة العربية ، بخليجها وبحرها الأحمر ، معظم القرن التاسع عشر تحت مظلة النفوذ البريطاني منفرداً ، كما في الخليج وعدن ، ومن خلال الدولة العثماني في بقية أنحاء المنطقة .

وعند قيام الدولة السعودية الثانية ، والتي كانت العقبة الأساسية في طريق قيامها وجود قوات محمد على باشا ، فما أن انسحبت تلك القوات بموجب اتفاقية لندن وعودة السيادة العثمانية ، لم تجد قيادة هذه الدولة ، ممثلة في الإمام تركي بن عبدالله وابنه الإمام فيصل بن تركي صعوبة في استعادة معظم المناطق التي كانت خاضعة للدولة الأولى ، حيث أن غالبية السكان كانت تتوق إلى ذلك العهد الذي شهد نوعاً من الأمن والاستقرار نادر المثال في تلك البقاع منذ ما لا يقل عن ثلاثة قرون . إلا أن هذه الدولة لم تأخذ اتساعاً جغرافياً يتلاءم مع قدراتها وإمكانياتها حيث حُكمت في إطار

من التوازن بين مصالح بريطانيا في الخليج والسيادة العثمانية في الحرمين الشريفين .

وإثر الفتنة التي نجمت عن خروج الأمير سعود بن فيصل على أخيه الإمام عبدالله بن فيصل واضطرار هذا الأخير طلب العون من الدولة العثمانية، كانت هذه الأخيرة تمر بلحظة يقظة ، عبر الاحتضار* الطويل الذي كانت تعانيه منذ فترة طويلة ، متمثلة في :

١) جهود السلطان عبدالعزيز (١٢٧٨هـ-١٢٩٣هـ/ ١٨٦١م-١٨٧٦م).

٢) فتح قناة السويس سنة ١٨٦٩م وسهولة الوصول إلى مياه الخليج عبرها .

٣) أن والي بغداد ، مدحت باشا ، كان في تلك الفترة يعمل جاهداً لاستعادة النفوذ العثماني في بعض المناطق الآسيوية بعد ما عانته الدولة في المناطق الأوربية من هزائم متتالية (١٠)

فرأى ذلك الوالي في تلك الدعوة فرصة مواتية فلباها ، فتمكن من احتلال الأحساء بسهولة نسبية ، مع عدم وجود معارضة بريطانية ، بل ربما أن بريطانيا ، نظراً للفوضى والاضطراب الذي أعقب ثورة سعود على أخيه، كانت ترى في ذلك عاملاً مساعداً لتوطيد الأمن في هذا الجزء من الخليج ، طالما أن الدولة العثمانية لازالت دولة حليفة ، أو صديقة من ناحية

* لقد استشرت عوامل الضعف في جسم هذه الدولة منذ وقت طويل ، وقد وصمت بمسمى الرجل المريض (The Sick Man) الذي أطلقه عليها القيصر الروسي سنة ١٨٥٣م. وكان هذا القيصر قد قال سنة ١٨٤٤م: «إن تركيا أشبه برجل يحتضر ، وقد نسعى لإبقائه حياً ، ولكن مسعانا لن يكلل بالنجاح ، فإنه سيموت ، لا بل ينبغي له أن يموت» عن : عمر عبدالعزيز عمر ، تاريخ المشرق العربي ، ص ص٤٤٢-٤٤٣ .

وأن هذه الدولة لا تعتبر دولة بحرية يمكن أن تشكل تهديداً جدياً للوضع القائم .

بلغ النفوذ البريطاني في المنطقة ذروته ، في سبعينيات ذلك القرن ، التاسع عشر ، بجانب ومن خلال الدولة العثمانية ، ففي العراق مثلاً ((كانت (بريطانيا) صاحبة النفوذ الأوحد في ولايتي البصرة وبغداد . إنها كانت مسيطرة سيطرة تامة على الخليج من جانبيه العربي والفارسي . . . وأصبحت مهيمنة على التجارة والملاحة هيمنة تامة . وكان أكثر من تسعين في المائة من السفن التي تدخل شط العرب تحمل أعلام إمبراطوريتها ، وكان نحو ستين في المائة من مبادلاتها التجارية تتم معها .

وفضلاً عن ذلك كانت القنصلية البريطانية في بغداد قد اكتسبت مكانة خاصة وأوضاعاً ممتازة لا مثيل لها في سائر القنصليات))[١١] .

وفي الجانب الآخر أي الطريق المؤدي إلى الهند ، البحر الأحمر لم تكتف بريطانيا بالسيطرة على مدخله الجنوبي (عدن) فبعد افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩م / ١٢٨٣هـ ولتطويق النفوذ الفرنسي في القناة ، بادرت بشراء أسهم الخديوي إسماعيل في قناة السويس ، عندما أثقلت الديون كاهل الإدارة المصرية وعجزت عن تسديدها وكانت بريطانيا أحد أكبر الدائنين بادرت بشراء تلك الأسهم سنة ١٨٧٥م وما يتبع ذلك من نفوذ ، وكل ذلك كان حرصاً على تأمين موصلاتها إلى الهند ، فكما قال اللورد كيرزون CURZON ((لولا الهند ما اشترى اللورد بيكونز فيلد (ديزيريلي) أسهم شركة قناة السويس ، ولو لا السويس لما كنا الآن في مصر))[١٢] .

لقد تبلورت السياسة البريطانية تجاه هذه المنطقة ، معظم القرن التاسع عشر في ثوابت تدور حولها أهمها :

١- المحافظة على كيان الدول العثمانية وعدم السماح بتقسيمها بين الدول الطامعة خشية -بدرجة أساسية- على طريقي الهند ، البحر الأحمر والخليج ، وما يؤدي إليهما .

٢- عدم السماح بقيام دولة إقليمية كبرى تهدد أحد هذين الطريقين أو كليهما .

وتمثل ذلك في تشجيع السلطان العثماني واليه على مصر على القضاء على الدولة السعودية الأولى ، كما تمثل ذلك في التعامل مع محمد علي باشا عندما أجبرته بموجب اتفاقية لندن على الانسحاب من جميع المناطق خارج مصر(١٣) .